



كلمة السيدة آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحماية الاجتماعية في المغرب في ضوء المعايير الدولية

المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية

مجلس المستشارين - 17 فبراير 2025

السيد الرئيس
السيدات والسيدات

شكراً لمنظمي المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية، على إشراك المجلس للتداول حول موضوع يحظى ب關注ة مستمرة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يرتكز في مهامه على دستور المملكة والاتفاقيات الدولية.

ولأن الحماية الاجتماعية تعد موضوعاً مهيكلًا للتنمية، كحق من حقوق الإنسان، التزمت به الحكومة بإصلاح طموح لتعزيز الحماية الاجتماعية بحلول 2025.

و قبل أن أتقاسم معكم عدد من التحديات والانشغالات، فإني أذكر بعض المبادئ الدولية التي تنص على الحماية الاجتماعية، والتي على أساسها تقييم مدى ضمان الحماية الاجتماعية:

- يكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان 22 و25) ضمان الحق في الحماية الاجتماعية ومستوى معيشي لائق؛
- يحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادتين 9 و10 ضمان الحماية الاجتماعية بكل أشكالها؛
- تعد من أهم أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة، حيث ينص الهدف الثالث على إرساء نظام وتدابير للحماية الاجتماعية، متاحة للجميع وعلى أهميته للقضاء على الفقر وتقليل الفوارق؛
- تحدد اتفاقية 102 لمنظمة العمل الدولية (1952) بشأن الضمان الاجتماعي معايير دنيا لأنظمته وتشمل تسعه اركان وهي الرعاية الطبية والتعويضات على المرض وعن البطالة وعن الشيخوخة وعن إصابات العمل والأمراض المهنية والتعويضات العائلية وعن الأمومة وعن العجز وأعانة أسر العمال المتوفين...

وكما تعرفون، أطلقت المملكة عدداً من التدابير والإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي لم تأخذ إطارها الشامل إلا منذ أبريل 2021 حينما أعطى جلالة الملك انطلاقه تعزيز الحماية الاجتماعية، باعتباره انتقالاً هيكلياً في مسار إعمال الحق في الحماية الاجتماعية.

وقد شكل القانون الإطار ذي الصلة، رقم 09.21، لبناء أساسية وخطوة مهمة لبناء نظام للحماية الاجتماعية، وتكريس فعالية هذا الحق لكل المغاربة. ويتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 2021 من خلال تقاريره السنوية والمواضعاتية مدى إعمال هذا الإصلاح المهيكل، الذي سيدخل خلال السنة الجارية المراحل الأخيرة لأجراة أركانه الأربع التي يحددها القانون الإطار؛ لعمم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (بين سنتي 2021 و2022)، وعمم التعويضات العائلية (بين 2023 و2024)، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وعمم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل (سنة 2025).

وإذا كان المجلس يسجل بإيجابية التقدم المحرز في إنجاز هذا الورش على مستوى تطور عدد المستفيدين من مختلف البرامج، فإنه يتوقف عند مجموعة من التحديات التي سجلناها عبر الرصد اليومي لختلف مراحل التنفيذ وجموعة من الشكاليات التي توصلنا بها خلال السنوات الأربع الماضية، ومنها:

1- التحدى المرتبط بالتسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، حيث أدى تأخر تسجيل مواطنين إلى جعلهم خارج دائرة المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر... وربما نحن في حاجة لتدقيق استهداف أفضل للمستفيدين؛

2- تحدي استكمال الانتقال من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري، سجلنا عدم استفادة مواطنين من التغطية الصحية الإجبارية بسبب عدم تحويلهم من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بسبب عدم استكمال الوثائق أو لإلزامهم بأداء جزء من المساهمة في نظام التغطية الصحية الخاصة بهم.... وربما نحن بحاجة لمسطرة طعون تمكن هؤلاء من استكمال انخراطهم ودعم مسار عميم التأمين الإجباري؛

3- تحدي ضمان استدامة تمويل المشروع بمختلف مكوناته، خاصة على ضوء عجز عدد مهم من الفئات السوسيو مهنية من أداء مساهمتهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا) والذين يفرض عليهم القانون ذلك من أجل الاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية، إلا أن تصريحاتهم تفيد عجزهم عن ذلك.

كما رصد المجلس عدة شكاليات ترتبط بإيقاف صرف الدعم المالي المباشر لأسر ييدو من خلال وضعها المعيشي أنها أسر هشة وفقيرة. وتعد استدامة تمويل الحماية الاجتماعية تحديا رئيسيا فالاعتماد على المساهمات الاجتماعية ضروري... ولا بد من التفكير في توسيع قاعدة المساهمة،

4- التفاوتات المجالية التي تتعكس أيضا على مستوى خدمات الرعاية الصحية، حيث لا تزال العديد من المناطق القروية تعيش إشكالات كبيرة على مستوى الولوج إلى الحق في الصحة؛

5 - ضعف البنية الصحية العمومية : وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حرمان فئات واسعة من المواطنين من فعليّة الحق في التغطية الصحية، رغم تعمّهم بالتسجيل في برامج التغطية الصحية الإجبارية؛

6 - عدم استفادة فئات معينة من مزايا البرامج الاجتماعية بسبب الأمية؛

7 - غياب التواصل من طرف الفاعل المؤسسي لتبسيط كيفية الولوج إلى مختلف الخدمات والمزايا التي توفرها الحماية الاجتماعية؛

8 الصعوبات المالية الخاصة بنظام التقاعد: ومن المهم التساؤل بشأن الانتقال من نظام قائم على المساعدات الاجتماعية إلى نظام مساهمي مستدام.

كما أن هناك تحديات ذات صلة باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية للأركان الخمسة المتبقية وتنصيص الإطار القانوني الحالي على ذلك وإدماج فئات معينة مثل النساء والعمال والمهاجرين والأشخاص في وضعية إعاقة... وقد خلص المجلس في رصده ومتابعته لوجود نقص في الاستهداف الدقيق للمستفيدين وحدودية ميزانيات مقارنة بالاحتياجات المتزايدة...

إن تقييم الإطار القانوني المنظم للحماية الاجتماعية ببلادنا على ضوء المعايير الدولية، يثير أهمية ترسیخ مكتسباته عبر ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وملاءمة النظام الوطني للحماية الاجتماعية مع التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، خصوصا منها الاتفاقية رقم 102 بشأن الضمان الاجتماعي والاتفاقية رقم 183 بشأن حماية الأمومة والاتفاقية رقم 121 بشأن إعانت إصابات العمل والتوصية رقم 202 بشأن معيار الحق في الحماية الاجتماعية... فضلا عن إدماج الأركان الخمسة المتبقية الرعاية الطبية، وإعانت المرض، وإعانت البطالة، ومعاشات الشيخوخة، والتعويضات عن الإصابات بسبب العمل، وإعانت الأسرة، في القانون الإطار للحماية الاجتماعية بما يعزز انسجامها مع المعايير الدولية. وقد قدمنا بهذا المخصوص توصيات في تقارير سابقة للمجلس؛ على غرار التقرير الموضوعي حول "فعالية الحق في الصحة بال المغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز" الصادر سنة 2022¹، والتقارير السنوية للخمس سنوات الماضية.²

السيدات والسادة

¹- <https://www.cndh.ma/ar/tqryr-almjls-alwtny-lhqwq-alansan-hwl-flyt-alhq-fy-alsht-balmghrbalhdyat-walrhanat-wmdakhl-altzyz>

²- بين سنوات 2019 و2023

لا شك أن التعهد الذي تقدم به المغرب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتعزيز المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، والالتزام بتنفيذها قبل 31 ديسمبر 2026، يؤكّد على الانخراط في إصلاح هيكلّي يروم ضمان فعالية الحق في الحماية الاجتماعية، وقد يشكّل فرصة لتقدير جديّ لما تم إنجازه والعمل على استباق التحديات التي تعرّضه في سياق دولي يتسم بترامك الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بدأ المغرب، الحضور الكرام، إصلاحاً جوهرياً لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية، تعزيزه تحديات قائمة فيها يتعلق بإدماج العمال في القطاع غير المهيكل، وتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية، والاستدامة المالية لأنظمة التقاعد، واستهداف المساعدات الاجتماعية. هذه التحديات بحاجة لقواعد حكامة، عبر تحديث آليات الإدارة وتمويل مستدام.

تهدف، إذن، المعايير الدولية في مجال الحماية الاجتماعية إلى ضمان وصول عادل إلى الحقوق الأساسية للضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه المعايير ليست دامماً ملزمه قانونياً، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في توجيه السياسات الوطنية المرتبطة بالحماية الاجتماعية، وعلى أساسها تقيس مدى تمعن الأفراد والجماعات بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناهضة الفقر والتفاوتات المجالية.

شكرا لكم